

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٨٤

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز:

وكيلاه المحاميان

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/١٥٦٩) تاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩
المتضمن حبسه مدة ثلاث سنوات ونصف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً للأسباب التالية :

١. لقد جاء قرار محكمة الجنايات الكبرى مشوباً بعيب التعليل ونقص التسييب .
٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ومن قبلها النيابة العامة بتكليف الجرم
الواجب إسناده للمميز وجاء الإسناد مخالفاً للواقع والقانون وظروف وحديثات
هذه القضية حيث إن وقائع الدعوى وظروفها والأفعال التي أقدم عليها المميز
لا تشكل إطلاقاً جرم الشروع في القتل وفقاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠)

عقوبات وإنما تشكل جرم الإيذاء غير المقصود والذي لم ينجم عنه أي تعطيل أو عجز أو عاهة وهذا الإسناد الصحيح .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون على وقائع هذه القضية حيث ثبت من خلال وقائع هذه القضية وأقوال الشاهد وأقوال الشاهد أن المميز لم يطلق النار مباشرة على الشاهدين وإنما قام بإطلاق النار بالهواء وبشكل عشوائي كما أن الشاهد ، لم يكن موجوداً في موقع الحادث وكان بعيداً عنها وفي مكان آخر وهو أمام منزله كما أكد الشاهد أن المميز كان يطلق النار في الهواء وأنه قام بالإمساك به أي أنهما كانا متلاصقان فهل يعقل أنه كان لا يمكن للمميز إصابته لو أنه كان يصوب في اتجاهه مباشرة لو كان يريد قتله ؟

وبالتناوب فإن أقوال الشاهد بأن المميز قام بإطلاق ثلاث رصاصات بين قدميه أكبر إثبات ودليل على انعدام الجرم المسند للمميز ووجوب إعلان براءته منه وهي دليل قاطع على أن نية المميز لم تكن متوفرة لقتله وهي دليل على عدم ارتكاب المميز أي عنصر من عناصر الجرم المسند إليه .

٤. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى باستخلاص أن النية الجرمية قد توافرت لدى المميز لارتكاب جرم الشروع في القتل حيث إن جميع الشواهد والحيثيات والوقائع في هذه الدعوى تؤكد عدم توافر هذه النية لدى المميز ذلك أن الشاهد لا علاقة له بالحادث وتم إصابته بشكل عرضي دون قصد وهذا ما تؤكد وقائع هذه القضية وشهادة الشهود وقد أكد المذكور نفسه أنه لا علاقة له بهذه الحادثة وأنه ليس بينه وبين المميز أي عداوة وأنه أصيب أمام منزله ولا يعرف مصدر الرصاصة التي أصابته وأكد أن المميز لم يقصد إصابته وأن فعل المميز تجاهه لا يعدو والحالة هذه أن يكون سوى إيذاء غير مقصود .

أما بالنسبة للشاهد فقد أكد أن المميز لم يطلق أي رصاصة اتجاهه وأنه قام بالإمساك بالمميز أثناء إطلاقه النار بالهواء ولو أراد المميز إصابته لفعل وبالتناوب وعلى سبيل الفرض فإن قول الشاهد أن المميز قام بإطلاق ثلاث رصاصات بين قدميه أكبر دليل على انعدام النية الجرمية لدى المميز فلم يكن هنالك أي مانع من توجيهها إلى جسده لو أراد ذلك .

٥. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالاعتماد على شهادة شهود النيابة لإدانة المميز حيث جاءت شهادة الشهود متناقضة وغير منسجمة مع بعضها .
٦. ثبت بشكل واضح انعدام عناصر الجريمة المسندة للمميز وأركانها .
٧. لهذا ولما تراه محكمكم .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم (٢٠١٣/٩٧٨) تاريخ ٢٠١٣/١١/١٧ قد أحالت المتهم :

ليحاكم لدى تلك المحكمة بالتهم :

١. الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠) عقوبات .
٢. حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

٣. إقلاق الراحة العامة خلافاً للمادة (٤٦٧) من قانون العقوبات .
٤. التهديد خلافاً لأحكام المادة (٣/٣٤٩) عقوبات .

وقد ساقفت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهم
تمثلت بما يلي :

((... بأن المتهم يعرف المتهم من السابق وبتاريخ ٢٠١٣/٢/١ حصلت بينهما مشادة كلامية أقدم المتهم خلالها على إطلاق النار من مسدس غير مرخص كان بحوزته وحاول إصابة إلا أن عيار ناري أصاب المجني عليه الموجود بالمكان في منطقة الصدر نفذ إلى تجويف الصدر من الجهة اليسرى وشكلت إصابته خطورة على حياته وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة ...) .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بيانات توصلت إليه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٢/١ وأثناء وجود المجني عليه في بقالته الكائنة في الشلالة والتي تقع بجانب ساحة لبيع البنزين حضر إليه المتهم وقال له " سكر محلاتك وإلا بطخك " ولم يكثرث المجني عليه لهذا التهديد وبعد دقائق عاد المتهم وكان يحمل بيده مسدس طاحونة وأطلق ثلاثة عيارات نارية بين أقدامه ، ثم تابع إطلاق النار باتجاه المجني عليه . ونتيجة إطلاق النار أصيب المجني عليه بـ عيار ناري أصابه في منطقة يسار الصدر وأصيبت الرئة اليسرى نتيجة الإصابة وتبين أن الإصابة التي تعرض لها شكلت خطورة على حياته وبعد ذلك قدمت الشكوى وجرت الملاحقة وتم القبض على المتهم وضبط المسدس المستخدم بإطلاق النار .

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩ وفي القضية رقم (٢٠١٣/١٥٦٩) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن :

١. إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جرم اطلاق الراحة العامة طبقاً للمادة (٤٦٧) عقوبات كونه عنصر من عناصر جناية الشروع بالقتل .
٢. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمواد ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .
٣. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ادانة المتهم بجنحة التهديد طبقاً للمادة (٢/٣٤٩) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة شهرين والرسوم .
٤. عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمواد (٧٠ و ٣/٣٢٧) عقوبات .

عظماً على قرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بأحكام المادتين (٧٠ و ٣/٣٢٧) عقوبات الحكم على المجرم بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لاسقاط الحق الشخصي عن المجرم مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة المحكوم بها المجرم الى النصف لتصبح وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

٢. عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .
٣. مصادرة السلاح المضبوط .

لم يرتض المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :

عن الأسباب الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع الدائرة جميعها حول الطعن بوزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن البينة الجرمية في جريمة القتل والشروع فيه أمر باطني يستدل عليها من ظروف القضية وملابساتها والعوامل الباعثة على ارتكابها .

وفي الحالة المعروضة فإن المتهم استعمل السلاح الناري غير المرخص الذي كان يحمله وصوبه باتجاه المجني عليه مباشرة وعلى مسافة قريبة منه ونتيجة لذلك أصيب المجني عليه باصابات قاتلة شكلت خطورة على حياته فيكون الغرض من هذا الاستعمال هو قصد القتل إلا أن النتيجة لم تتحقق لأسباب لا دخل لإرادته فيها وإن وقوع الجريمة على شخص غير الشخص المقصود تعتبر كأنها وقعت على الشخص المقصود وبذلك فإن ما قام به المتهم يشكل سائر أركان وعناصر جنائية الشروع بالقتل الواقع على أكثر من شخص طبقاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠) من قانون العقوبات وكما ورد باسناد النيابة العامة وانتهى لذلك القرار المطعون فيه مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

وعن السبب الأول فقد انطوى القرار المطعون فيه على علله وأسبابه بما يفي بأغراض ومتطلبات المادة (٢٣٧) من قانون الأصول الجزائية مما يتعين معه رد هذا السبب .

لذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

مقق / أشق

lawpedia.jo